S/2018/530

الأمم المتحدة



Distr.: General
1 June 2018
Arabic
Original: English

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

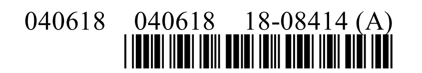
أولا – مقدمة

١ – أذن كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (PSC/PR/COMM.(DCXCI))، ومجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، بإعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) على مرحلتين. وبناء على طلب إجراء الاستعراض الوارد في البيان المقدم من رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/PRST/2018/4)، أجرى فريق الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة زيارة إلى الخرطوم ودارفور في الفترة من ٢ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتولى قيادة الفريق كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات حفظ السلام، وضم الفريق ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب دعم بناء السلام. وشمل الفريق أيضا موظفين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب منسق الشؤون الإنسانية في دارفور، الذي يمثل على التوالي فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني. وعقد فريق الاستعراض مشاورات مع العملية المختلطة ومع مسؤولين في حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، وقام بزيارة ولايات دارفور الخمس وعدد من مواقع الأفرقة، والتقى بسلطات الولايات والسلطات المحلية والإدارة الأهلية وممثلي جماعات النازحين.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، ويقدم تحليلا للنزاع، بوصف الحالة الأمنية الراهنة وأسباب النزاع في دارفور، والحالة السياسية والإنسانية، والاحتياجات الإنمائية البالغة الأهمية لتجنب العودة إلى حالة النزاع. ويقيِّم التقرير الحالة وفقا للمتطلبات الواردة في البيان المقدم من رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2018/4) ويعرض نهجاً شاملاً للمنظومة فيما يخص دارفور، يشمل مفهوماً جديداً للبعثة يتضمَّن أولويات معدَّلة فيما يخص العملية المختلطة، ومفهوماً لفترة الانتقال للانسحاب على مدى فترة سنتين، تتعاون فيها البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحفاظ على السلام في دارفور.



040618 040618 18-08414 (A)



ثانيا – تحليل النزاع

٣ – لقد ظلت الحالة الأمنية في دارفور مستقرة نسبيا، في أعقاب المكاسب العسكرية التي حققتها حكومة السودان ضد حركات التمرد منذ عام ٢٠١٦ وتراجع الاشتباكات القبلية الواسعة النطاق في منتصف عام ٢٠١٥، مما أدى إلى توطيد سلطة الولاية في جميع أنحاء دارفور، باستثناء جيوب صغيرة في منطقة جبل مرة. وعموما، فإن الحالة في دارفور قد تطورت بشكل كبير من ذروة النزاع في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما اتسمت الحالة بنزاع مسلح بين القوات الحكومية وجهات من غير الدول. والظروف السائدة اليوم يمكن وصفها بشكل أفضل على أنها تتسم بالفوضى والإجرام، ويؤدي إلى تفاقمها أزمة إنسانية طال أمدها واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والافتقار إلى التنمية. أما على الجبهة السياسية، فلا تزال عملية السلام في دارفور غير مكتملة، ويتطلب تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور زخما جديدا. بيد أن تطورات مشجعة حدثت فيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور استنادا إلى نتائج الحوار الوطني.

تحليل الجوانب الأمنية

القتال الدائر بين حكومة السودان والجماعات المسلحة

٤ – لم تحدث أي مواجهات مسلحة كبرى بين حكومة السودان والجماعات المتمردة في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، باستثناء الاشتباكات الصغيرة التي وقعت في شرقي جبل مرة خلال الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٨. ولم تتمكن حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وهي جماعة منشقة عن حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وحركة العدل والمساواة، من الحفاظ على وجود مستمر في دارفور أو في أي مكان آخر في السودان، على الرغم من مشاركتها في الاشتباكات الصغيرة الوارد بيانها في تقييم المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/12). وأكد فريق الخبراء المعني بالسودان في رسالته المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1125) ضلوع تلك الجماعات في أنشطة الارتزاق وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في ليبيا المجاورة وجنوب السودان. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي غير قادرة حاليا على شن عمليات هجومية ضد القوات الحكومية في دارفور، وأن حركة العدالة والمساواة تخضع لضغط كبير من أجل مغادرة جنوب السودان، حيث إنها ضعيفة عسكريا ومشرذمة.

٥ – وتعد محدودية مساحة وحجم الاشتباكات التي لوحظت في شرق جبل مرة منذ مطلع شهر آذار/مارس ٢٠١٨ شاهدا على أن الجماعات الصغيرة المرتبطة بحركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد لا يزال لديها بعض القدرات العملياتية، إلا أنه جرى احتواؤها إلى حد كبير[1]. وتشير رسالة فريق الخبراء المعني بالسودان (S/2017/1125) وتقارير أخرى إلى ضلوع حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في ابتزاز النازحين وفي أعمال إجرامية تساهم في الاشتباكات القبلية. ووفقا لبعثة لتقصي

(١) انظر تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (S/2018/389) للاطلاع على تفاصيل ذلك.

الحقائق تابعة للعملية المختلطة، قد تكون أعمال القتال الأخيرة مرتبطة بإحراق عدد من القرى وتشريد عدة آلاف من الأشخاص في منطقة روكرو في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٦ - وعلى الرغم من أن الحكومة والجماعات المسلحة لم تتفق على وقف دائم لإطلاق النار، فإنها تواصل تمديد حالات الوقف المؤقت للقتال. وفي ١٩ آذار/مارس، قام رئيس السودان، عمر حسن البشير، بتمديد وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة من جانب واحد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بينما قامت حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان بتمديد وقف إطلاق النار من جانبها حتى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨.

المسائل المتعلقة بقطاع الأمن

٧ - لا بد من إدخال تعديلات هيكلية على قطاع الأمن لكي تعكس الواقع في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وتظل الميليشيات وانتشار الأسلحة مسألتين من المسائل الملحة (انظر أيضا S/2017/437). وعلى الرغم من إلقاء القبض على اثنين من قادة الميليشيات المشهورين، هما عبد الله رزق الله وموسى هلال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر S/2018/12، الفقرة ١٢)، لا تزال الميليشيات التابعة لقبائل معينة تعوق عودة النازحين بسبب الأراضي والموارد الطبيعية، وهو ما تترتب عليه آثار طويلة الأجل فيما يخص تحقيق الاستقرار. وفي شمال دارفور، لا تزال ميليشيات الرزيقات الشمالية المرتبطة بحرس الحدود تمثل تحديا لبني حسين في منطقة السريف وسرف عمرة، بسبب حصتهما في تعدين الذهب. وفي جنوب دارفور، تقوم مليشيات تابعة لقبيلة الفلاتة في كثير من الأحيان بمهاجمة قبائل المساليت بسبب ملكية الأراضي حول قريضة، وتقوم مليشيات تابعة لقبائل المسيرية والرزيقات الشمالية والزغاوة في كثير من الأحيان بمهاجمة جماعات الفور النازحة حول ولاية كاس. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في شرق جبل مرة، كانت الميليشيات مسؤولة عن تدمير عدة قرى وتشريد سكان المنطقة. وفي شرق دارفور، فإن ميليشيات تابعة لقبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا ضالعة بشكل كبير في النزاع على الأراضي والموارد في المناطق الواقعة شمال الضعين. وتواصل الكثير من مليشيات الرزيقات الشمالية والسلامات المرتبطة بحرس الحدود مضايقة نازحي الفور في مناطق مكجر وبنديسي وأم دخن في وسط دارفور. وأخيرا، ففي غرب دارفور، تقوم ميليشيات تابعة أساسا لقبائل الرزيقات الشمالية والمسيرية والزغاوة التشادية بمنع المزارعين المحليين والنازحين من الوصول إلى مزارعهم حول الجنينة وكرينك.

٨ - وأدت حملة جمع الأسلحة ونشر قوات الأمن الحكومية إلى تحسن كبير في حالة الأمن في جميع أنحاء دارفور. وعلى الرغم من أن الأعداد الإجمالية لا تزال غير معروفة، فإن السلطات المحلية والإدارة الأهلية تقر بفضل الحملة في الحد من العنف بين القبائل والإجرام. ومع ذلك، ترى بعض مجتمعات النازحين أن الحملة تستهدف قبائل بعينها.

٩ - وقد تأثر الأمن سلبا بفعل محدودية وجود وقدرات المؤسسات المعنية بإنفاذ القانون وسيادة القانون خارج المراكز السكانية الرئيسية. وعلى الرغم من الزيادة المطردة في عدد القضايا التي تم حلها من قبل المحاكم الريفية، التي تحتل موقع الصدارة في معالجة النزاعات على الأراضي، فإن النطاق الجغرافي لهذه المحاكم لا يزال محدودا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية وجود وقدرة قوات الشرطة السودانية في المناطق الريفية تترك العائدين والنازحين والنساء والأطفال معرضين بشكل خاص لجملة أخطار منها العنف الجنسي.

١٠ - ومن الضـــروري تحقيق اســـتقرار القطاع الأمني في إطار وثيقة الدوحة للســـلام في دارفور وإطار سياسـة الاتحاد الأفريقي لإصـلاح القطاع الأمني. ويمكن إجراء إصـلاح أوسـع نطاقا للقطاع الأمني تمشـيا مع وثيقة الدوحة (المادة ٦٧، الفقرة ٣٩٩، والمادة ٧٤، الفقرة ٤٦٣) وفقا لمبادئ إطار إصـــلاح القطاع الأمني، الذي يكفل تولي زمام المبادرة على الصـعيد الوطني والمواءمة مع منع نشـــوب النزاعات وعمليات السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع.

النزاعات القبلية

١١ - لقد خفت حدة الاشتباكات الواسعة النطاق بين القبائل منذ منتصف عام ٢٠١٥، وأصبحت غالبية النزاعات على الأراضـــي والموارد الطبيعية تدور الآن على نطاق أضـــيق. ومن بين الاســـتثناءات الاشتباكات التي وقعت بين المعاليا والرزيقات الجنوبية على الأراضي وسرقة الماشية في شرق دارفور، والتي أدت في تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى مقتل ٤٣ شـخصـا في كلا الجانبين؛ والاشـتباكات التي وقعت بين الزغاوة ومختلف قبائل الرحل في غرب دارفور على الموارد الطبيعية في تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والتي خلفت قتلى في كلا الجانبين؛ والاشتباكات التي وقعت بين الفلاتة والمساليت والسلامات من جهة، وبين الهبانية والسلامات من جهة أخرى في جنوب دارفور من أجل الحصول على الأراضي والمياه.

١٢ - وأدت تـدخلات الحكومـة وجهود المصـــالحـة التي تقوم بها الإدارة الأهليـة، بـدعم من العمليـة المختلطة، إلى التخفيف من حدة تصـعيد النزاعات القبلية في دارفور. وفي حالة الاشـــتباكات بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا في شـرق دارفور، تدخل الوالي بإلقاء القبض على زعماء الإدارة الأهلية المتهمين بتحريض القبائل، ونشـر قوات الدعم السـريع في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٧ من أجل نزع سـلاح المقاتلين التابعين للقبائل. وفي أعقاب الاشـــتباكات التي وقعت بين قبيلة الزغاوة التشـــادية وقبائل الرحل في غرب دارفور في مطلع عام ٢٠١٨، تدخلت قوة رصد الحدود المشتركة بين تشاد والسودان بفعالية لتهدئة الحالة الأمنية، وقامت السلطات المحلية بالتوسط لإيجاد حل للوضع.

التحليل السياسي

عملية السلام في دارفور

١٣ - على الرغم من اســـتمرار الجهود الرامية إلى التوصـــل إلى تســـوية عن طريق التفاوض مع الأطراف غير الموقّعة، لم تسـفر عملية التفاوض عن أية نتائج ملموسة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، قدم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي يواصـل قيادة العملية السياسية على الصـعيد الوطني، إحاطة إلى مجلس السـلم والأمن بشـأن التحديات التي واجهها فيما يتعلق بعملية السـلام في ســـياق اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في الســـودان التي أعدت في آذار/مارس ٢٠١٦. وفي وقت لاحـق، قـام مجـلـس الســـلـم والأمـن، في بـيـانـه المـؤرخ ٢٠ شـــبـاط/فـبرايـر ٢٠١٨ (PSC/PR/COMM.(DCCLIV))، بحث الحركات المسـلحة في دارفور غير الموقّعة على الشـروع في غضـون ثلاثة أشهر في المشاركة في عملية السلام والمصالحة في دارفور استنادا إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ثم اجتمع تحالف نداء الســـودان المعارض، بما في ذلك الحركات المســـلحة في دارفور، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آذار/مـارس، في بـاريس لاعتمـاد موقف مشـــترك بشـــأن مراجعـة اتفـاق خريطـة الطريق. وفي ١٧ نيســـان/أبريل، لم تفلح المحادثات الســـابقة للمفاوضـــات بين حكومة الســـودان واثنتين من الجماعات

غير الموقّعة (حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وفصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة) التي نظمتها حكومة ألمانيا في برلين، في التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان المبادئ، حيث واصلت الحركتان التنازع على وضع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور باعتبارها إطارا للمفاوضات.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

١٤ - لقد أحرز تقدم بسيط منذ تقديم الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/747) بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، إلا أن وضع اللجان ذات الصلة بوثيقة الدوحة وتنفيذ مشاريع صندوق التعمير والتنمية في دارفور ظلا على حالهما إلى حد كبير كما ورد في تقييم المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/12).

١٥ - وأنجزت المشاورات المتعلقة بعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور على الصعيدين الوطني والمحلي في عام ٢٠١٧، وأجريت مشاورات أولية مع اللاجئين في تشاد في الفترة من ١١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي ٧ نيسان/أبريل، وقعت حكومة السودان اتفاقا مع البنك الإسلامي للتنمية يقضي بتقديم منحة قدرها ٦٣,٣ مليون دولار لجنوب دارفور من أجل دعم تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للإنعاش والتعمير والتنمية في دارفور.

١٦ - وفي تطور هام، قامت مفوضية أراضي دارفور في يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بتنظيم مؤتمر يعنى بالأراضي في السودان لمناقشة التقدم المحرز في برامج إدارة الأراضي، ومسائل حيازة الأراضي، وإنشاء اللجنة الوطنية للأراضي من أجل الإشراف على تنفيذ قانون الأراضي غير المسجلة لعام ١٩٧٠.

المسائل المتعلقة بالأراضي والتأثير على عودة النازحين

١٧ - تظل الأراضي والموارد الطبيعية في صميم النزاعات القبلية، وهي مفتاح التوصل إلى حلول دائمة للنازحين. وفي ظل مراعاة آثار تغير المناخ والتصحر في دارفور، فإن الإدارة الفعالة للأراضي على نحو يخضع للمساءلة هي أيضا عامل رئيسي من عوامل تحقيق الاستقرار في دارفور على المدى الطويل. وتلك المسائل سابقة للنزاع في دارفور، وهو ما أدى إلى تفاقم نظام يخضع أصلا لضغط اختلال الإطار القانوني، والبيئة، والقرارات السياسية الخلافية. وقد أدت الحرب إلى عمليات نزوح كبيرة فقدت فيها قبيلتا الفور والمساليت في المقام الأول أراضيهما الخصبة لصالح العديد من قبائل الرحل العربية، وقد انضمتا في سياق البحث عن المراعي وسبل العيش إلى عمليات مكافحة العصيان. ولا بد من توافر الإرادة السياسية والقيام بتدخلات طويلة الأجل فيما يخص تلك المسائل.

١٨ - وحق العودة ورد الممتلكات منصوص عليهما في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (المادة ٥٢، الفقرة ٢٦٠). وقد أحرزت لجنة المطالبة بالممتلكات وردها التابعة لمفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين، التي تشكل جزءا من مكتب متابعة السلام في دارفور منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بعض التقدم لكنها علّقت عملها بسبب نقص التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، تنص وثيقة الدوحة على إنشاء

قاعدة بيانات بشأن الأراضي ولجنة للأراضي تكلَّف بوضع توصيات للهيئات التشريعية بالولايات وتكون بمثابة منتدى للتحكيم في المنازعات المتصلة بالحقوق في الأراضي.

١٩ - وفي شمال دارفور، أصدر الوالي توجيهات إلى المفوضين المحليين بأن يتعاونوا مع الإدارة الأهلية ووزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة من أجل تسجيل الأراضي الفردية، وجرى إخطار المستوطنين بضرورة مغادرة قطع الأراضي المحتلة لإتاحة العودة. بيد أن حوالي ١٧٦ أسرة في موقع سرتوني للنازحين كانت قد عادت طوعا إلى مناطقها الأصلية أرغمت في وقت لاحق على المغادرة من قبل المحتلين الحاليين.

٢٠ - وفي وسط دارفور، وخلال شهر آذار/مارس ٢٠١٨، قامت لجنة مشتركة تتألف من زعماء قبيلة الفور والإدارة الأهلية وأعضاء لجان التعايش السلمي بدور التحكيم في المنازعات على الأراضي بين النازحين ومستوطني قبائل خزام وبني هلبة والسلامات، ووافقت على أن يمتنع المستوطنون عن زراعة محاصيل جديدة دون الحصول على إذن من ملاك الأراضي.

٢١ - وفي جنوب دارفور، وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أصدر الوالي مرسوما باستعادة حقوق النازحين واللاجئين في الأراضي والمساكن التي خلفوها وراءهم منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وأصدر شهادات ملكية الأراضي للعائدين في بعض المناطق. ومع ذلك، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حَرمت قبيلة الفلاتة العائدين من قبيلة المساليت من حق الوصول إلى الأراضي، وعاد النازحون إلى المخيم في قريضة تفاديا لنشوب النزاع.

٢٢ - وفي شرق دارفور، قامت حكومة الولاية بتعديل قانون حيازة الأراضي في السودان لعام ١٩٣٠ بإضافة سياسة عامة لإعادة الأراضي إلى مالكيها بهدف إتاحة الفرصة للمطالبة بالحقوق المتصلة بامتلاك الأرض وإضفاء طابع رسمي عليها عن طريق المحاكم الرسمية. ودعما لتلك السياسة العامة، أنشأت حكومة الولاية لجنتين للتحقق من إثبات ملكية الأراضي وتسجيلها، وللاضطلاع بحملة توعية باستراتيجية العودة التي وضعتها حكومة الولاية.

الحالة الإنسانية

٢٣ - يواجه السودان تحديين إنسانيين متداخلين رئيسيين منذ عام ٢٠٠٣: أحدهما ناتج عن أثر النزاع، الذي أدى إلى تهجير السكان على نطاق واسع؛ والآخر ناتج عن الظروف المناخية، التي ساهمت في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولا تزال العديد من المجتمعات المحلية تفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات والدعم. وقد انخفضت المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السودان على مدى الأعوام، ولا تزال دارفور أكثر المناطق تضررا. ويواجه تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية للسودان التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة (انظر الموقع www.unocha.org/sudan) تحديات خطيرة، وقد كانت الخطة وقت إعداد هذا التقرير ممولة بنسبة ٢٣ في المائة. وفي دارفور هناك ١٥٩ من الكيانات التي تقدم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ١٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، و ٣٩ منظمة دولية غير حكومية و ١٠٦ منظمات وطنية غير حكومية.

٢٤ - واستنادا إلى تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعنون ''الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية للسودان لعام ٢٠١٨'' وتقريره المعنون ''خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام ٢٠١٨ للفترة

كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨‘‘ (انظر الموقع www.unocha.org/sudan)، هناك ١,٩٩٧ مليون نازح في السودان، من بينهم نحو ١،٦ مليون من النازحين المسجلين الذين يعيشون في المخيمات في دارفور. وبينما تتباين تقييمات أعداد النازحين غير المسجلين تباينا كبيرا، تفيد تقديرات وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها أن ٠٠٠ ٥٠٠ من النازحين الإضافيين يعيشون في المجتمعات المضيفة وفي المستوطنات في دارفور. ويبلغ عدد اللاجئين من جنوب السودان في دارفور حاليا نحو ٠٠٠ ١٧٤ لاجئ. وقد عاد نحو ٠٠٠ ٦٢٥ شخص إلى ديارهم منذ عام ٢٠٠٣، بما في ذلك ٠٠٠ ٣٠١ مدني، ونحو ٠٠٠ ١٩٧ من النازحين العائدين و ٠٠٠ ١٠٤ من اللاجئين العائدين، في الفترة بين مطلع عام ٢٠١٥ و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وغالبا ما يذكر النازحون السلامة والأمن وإمكانية الوصول إلى الأراضي والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بوصفها الشروط الرئيسية لعودتهم الطوعية.

٢٥ - وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، أفادت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات بأن موسم الرعي والموسم الزراعي سيئان للغاية في شمال دارفور، مما قد يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى المساعدة الغذائية وإلى دعم موارد الكسب التي تقوم على الزراعة وتربية الماشية حتى منتصف عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية الراهنة والنقص في الوقود في الآونة الأخيرة يؤثران سلبا على الزراعة، ويدفعان المزيد من الناس إلى دائرة انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال القيود المفروضة على الحصول على الأراضي، ومحدودية فرص العمل الزراعي المتاحة وانخفاض الممتلكات من الأصول الناتجة عن انعدام الأمن في جبل مرة تحد من إنتاج الأسر المعيشية. وقد كان للاشتباكات التي وقعت في شرق جبل مرة منذ آذار/مارس ٢٠١٨ أثر على العمليات الإنسانية، مما تسبب في تعليق ثلاث منظمات غير حكومية أنشطتها مؤقتا أو تأجيلها.

الاحتياجات الإنمائية لتجنب الانتكاس

٢٦ - منذ عام ٢٠١٦، أدى تحسن الحالة الأمنية إلى التحول نحو الإنعاش المبكر وبناء السلام. وتعرقَل جهود الإنعاش والتنمية بسبب ضعف الثقة في مؤسسات الحكم والمؤسسات المعنية بسيادة القانون، وتدمير البنية التحتية، ومحدودية سبل العيش وفرص العمل، وتآكل التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، وعدم حل المنازعات على ملكية الأراضي، والإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية، وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ونتيجة لذلك، فإن كثيرا من السكان المتضررين من النزاع لا يزالون يعتمدون على المساعدة الإنسانية. وتترتب على تغير المناخ آثار خطيرة في شكل تدهور الأراضي والتصحر والتنافس على الأراضي والمياه، وهو ما يزداد تفاقما بفعل سوء الإدارة وتدني القدرات المؤسسية على التخفيف من المخاطر.

٢٧ - ونسبة الأطفال في دارفور الذين يستفيدون بشكل آمن من خدمات التعليم الأساسي نسبة متدنية، وتتسم خدمات الرعاية الصحية الأولية في دارفور بتغطية منخفضة، وبقصور في توفير الخدمات الأساسية، وبقلة إمكانية الحصول عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الممارسات تثير شواغل خطيرة في مجال الحماية، ولا سيما فيما يتعلق بأمن النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف الجنساني والجنسي.

ثالثا – التقدم المحرز في تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية

نهج ذو شقين

٢٨ – يجمع مفهوم البعثة ذو الشقين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بين تدابير بناء السلام/تحقيق الاستقرار ومهام حفظ السلام بغرض التكيف مع احتياجات السكان في دارفور. وفي حين أن العملية المختلطة قد نجحت في إنشاء فرقة عمل جبل مرة في نهاية المرحلة الأولى، وأجرت العمليات وفقا للأولويات في إطار شق حفظ السلام، واجهت البعثة تحديات في تنفيذ استراتيجيتها المتصلة ببناء السلام/تحقيق الاستقرار ضمن حدود ولايتها. وعلى الرغم من أن الإطار الاستراتيجي المتكامل اعتُمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لم يجر التأكيد بما يكفي على التواصل والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري فيما يخص عمليات التخطيط والبرمجة والتنفيذ المشتركة. وقد تواصلت أنشطة بناء السلام المحدودة التي تضطلع بها البعثة في قطاعات سيادة القانون والشرطة وحماية الطفل وحقوق الإنسان وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية، لكن دون أي إرشادات أو استراتيجية شاملة متماسكة لدعم فريق الأمم المتحدة القطري أو الحكومات المحلية.

إغلاق مواقع الأفرقة وأثر سحب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢٩ – لم يكن لإغلاق ١١ موقعا من مواقع الأفرقة خلال المرحلة الأولى من إعادة تشكيل البعثة عموما أثر سلبي على الحالة الأمنية في مناطق الانسحاب. وتقوم السلطات الحكومية، بما في ذلك الشرطة والقضاء، بإرساء وجودها تدريجيا، وتذكر المجتمعات المحلية عموما الاحتياجات الإنسانية والإنمائية على أنها الشواغل الأهم بالنسبة إليها. ومع ذلك، فقد أدى سحب البعثة إلى خفض قدرتها على الرصد والإبلاغ في تلك المناطق.

٣٠ – ففي شمال دارفور، انسحبت العملية المختلطة من ستة مواقع للأفرقة، وهي أم كدادة ومليط والمالحة والطينة وزمزم ومخيم أبو شوك. وكانت الحالة الأمنية مستقرة في جميع المواقع، ولم يكن لانسحاب العملية المختلطة أي أثر سلبي في الوقت الراهن. وفي أم كدادة، أعربت السلطات المحلية عن القلق إزاء عدم تسجيل الأراضي، فضلا عن الشواغل المتعلقة بنقص المياه والبذور والأسمدة. وفي مليط، أعرب النازحون عن قلقهم إزاء غياب قوات الشرطة السودانية داخل المخيمات وخارج بلدة مليط، في حين أعرب السكان المحليون عن قلقهم إزاء نقص الأدوية والمياه. وتعرقَل الخطط الرامية إلى عودة النازحين بسبب الافتقار إلى الخدمات الأساسية والشواغل المتعلقة بالحماية، بما في ذلك إرساء وجود الشرطة في مناطق العودة. وفي المالحة، فإن قوات الشرطة السودانية موجودة بكثافة من أجل ضمان السيطرة على الحدود مع ليبيا ومنع تسلل الجماعات المتمردة المسلحة. وفي الطينة، توفِّر قوة رصد الحدود المشتركة بين تشاد والسودان الأمن بفعالية، مما يهيئ الظروف المواتية للعودة المتوقعة لما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠ لاجئ سوداني من تشاد. وفي زمزم، أعرب النازحون عن القلق إزاء ضعف وجود قوات الأمن السودانية واحتلال أراضيهم من قبل المستوطنين الجدد، بينما أُعربَ في مخيم أبو شوك عن القلق إزاء عدم إمكانية الحصول على الغذاء والمياه وخدمات الصحة.

٣١ – وفي جنوب دارفور، لم يكن لإغلاق تلس وعد الفرسان، في الوقت الراهن، أثر سلبي على الحالة الأمنية. ففي تلس، قدِم عدد من اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما في عد الفرسان أسهمت حملة جمع الأسلحة في غياب الاشتباكات بين المزارعين والرعاة. وأعرب بعض قادة المجتمعات المحلية عن

قلقهم إزاء مضايقة قوات الشرطة السودانية للمجتمعات المحلية. وأفادت منظمات دولية غير حكومية بوصولها دون عوائق إلى المجتمعات المحلية المستهدفة. وفي تلس وعد الفرسان، وردت طلبات محددة للحصول على الأدوات اللازمة لتعزيز الإنتاج الزراعي.

٣٢ - وفي غرب دارفور، لم يكن لإغلاق موقعي فريقي هبيلا وفوربرنقا أثر سلبي على الأمن. بيد أنه في كلا الموقعين، ظل قوام أفراد قوات الشرطة السودانية على حاله على الرغم من الخطط الرامية إلى نشر أفراد شرطة إضافيين. وفي شرق دارفور، لم يؤثر إغلاق موقع فريق مهاجرية على الأمن، لكن قادة المجتمع المحلي طلبوا المزيد من الغذاء والمأوى والبذور والأدوات الزراعية والرعاية الطبية.

مواقع الأفرقة التي جرى تسليمها إلى وحدات الشرطة المشكلة

٣٣ - حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، جرى استكمال عملية تسليم المهام من العنصر العسكري إلى وحدات الشرطة المشكلة في ستة من مواقع الأفرقة، ومن المقرر أن تتم عملية التسليم الأخيرة في كالما في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وفقا للخطة. ومنذ تسليم تلك المواقع، لم تلاحظ أي تهديدات ذات طابع عسكري. ولا يزال وجود قوات الشرطة السودانية والسلطة القضائية محدودا في كورما والسريف وسرف عمرة، حيث يتزايد تحول عناصر الميليشيات نحو الإجرام. وأعربت المجتمعات المحلية عن قلقها لأن وحدات الشرطة المشكلة لا تشارك بالقدر الكافي في جهود التوعية وفي تسيير الدوريات، وبخاصة في سرف عمرة. ولوحظ خلال بعثة الاستعراض أن القوام الحالي لوحدات الشرطة المشكلة، البالغ ١٤٠ فردا، غير كافٍ لتغطية أمن المخيم والاضطلاع بالمهام الصادر بها تكليف، وأن الدعم الذي تقدمه الوحدات لأنشطة أفراد الشرطة المنتدبين محدود للغاية.

بيئة العمليات

الاعتداءات والتهديدات بالاعتداء

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هدفا لأي من الجماعات أو الكيانات المسلحة في دارفور. بيد أنه لا تزال اللصوصية والأنشطة الإجرامية سمة بارزة من سمات الوضع الأمني في دارفور بسبب عدة عوامل، منها تدهور الأوضاع الاقتصادية، والنزاعات على الموارد الطبيعية ووجود الأسلحة بين المواطنين. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، أثر ١٨٤ حادثا إجراميا على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها وعملياتها، بما في ذلك ٦٣ حالة سرقة/اقتحام/سطو/اندساس، و ٣٦ محاولة سرقة، وخمس حالات سرقة سيارات، و ١١ حالة سطو/قطع طرق، وسبع حالات إطلاق نار، و ٣٣ حالة رشق بالحجارة.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٣٥ - خلال السنتين الماضيتين، انخفض عدد القيود المفروضة على إمكانية وصول البعثة انخفاضا كبيرا. وكانت هناك تسع حالات فرضت فيها قيود في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأربع حالات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، سُجِّلت ثلاث من حالات منع الوصول في منطقة جبل مرة في ظل تواصل

الاشـتباكات مع الجماعات المتمردة. واسـتمر فرض قيود على الرحلات الجوية المباشـرة بين مواقع الأفرقة حيث أصرت الحكومة على أن تمر هذه الرحلات عن طريق عواصم الولايات.

مسائل التأشيرات والتخليص الجمركي

٣٦ - منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، منحت الحكومة ٢ ٨٥٤ تأشـيرة دخول للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، منها ٤٤١ تأشـيرة للأفراد العسـكريين، و ٩٨٠ تأشـيرة لأفراد الشـرطة و ٩١ تأشيرة للموظفين المدنيين و ١ ٣٤٢ تأشيرة للفئات الأخرى. ولا يزال يجري حاليا تجهيز ما مجموعه ١٣٠ طلبا للحصـول على تأشـيرات، في حين أن ١٦١ طلبا للحصـول على تأشـيرات لم يبت فيها بعدُ رغم مرور الفترة العادية لمنح الموافقة التي مدتها ١٥ يوما، وبعض هذه الطلبات لم يبت فيه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفيما يتعلق بقسم حقوق الإنسان، لا يزال هناك ١٧ طلبا للحصول على تأشيرات لم يبت فيها بعد، بما في ذلك رئيس القسـم، مما أنتج معدل شـغور قدره ٣٢ في المائة فيما انخفض معدل الشـغور العام لوظائف الموظفين المدنيين الدوليين في البعثة من ١٧ إلى ٦ في المائة، تعزى ٣ في المائة منه إلى طلبات التأشيرات التي لم يبت فيها بعد.

٣٧ - وتواصل حكومة السودان الإفراج عن حاويات حصص الإعاشة من بورتسودان. وفي حين جرى تسـجيل تقدم في التصـريح بشـحنات أخرى، فإن هناك ٢٣ شـحنة من المعدات المملوكة للوحدات والمملوكة للأمم المتحدة التي لا تزال تنتظر التصريح لها. وتواصل العملية المختلطة عقد اجتماعات شهرية على المستوى التقني مع المسؤولين الحكوميين سعيا لحل المسائل المعلقة. وأبلغت الحكومة العملية المختلطة في شـباط/فبراير ٢٠١٨ بأنها سـتتلقى خطابا يبين تفاصـيل الإجراءات الجديدة التي سـيسـتعاض بها عن شهادة الإعفاء الضريبي؛ غير أن العملية المختلطة لم تتلق ذلك الخطاب حتى الآن.

رابعا - نهج شامل للمنظومة إزاء دارفور

٣٨ - خلال موسـم الجفاف الثاني على التوالي، تراجع القتال بين الحكومة والجماعات المتمردة، وظل متقطعا في بعض المناطق من جبل مرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية شـهدت تحسـنا كبيرا وأن الحكومة قد نجحت في توطيد سـلطتها في معظم أنحاء دارفور، فإن مسـببات النزاع الكامنة، بما في ذلك توزيع الأراضـي والموارد، لا تزال مهملة إلى حد بعيد. وإلى حين التوصـل إلى حل شـامل لتلك القضـايا الصـعبة، لا يُسـتبعد تماما احتمال العودة إلى حالة النزاع. وبينما ينبغي أن تركز أنشـطة حفظ السـلام على أقل المناطق اسـتقرارا حيث لا تزال هناك حاجة إلى حماية المدنيين وتقديم الدعم الإنسـاني والوساطة في النزاعات المحلية من أجل تعزيز عملية السلام، فإن الاستثمار بشكل جوهري في بناء السلام والإنعاش والتنمية في جميع أنحاء دارفور يكتسـي أهمية بالغة لتعزيز عملية السـلام في دارفور. وينبغي أن يقوم فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة بتحديد الأولويات المشـتركة والعمل جنبا إلى جنب، بما في ذلك مع الجهات الشـريكة الأخرى، وأن يركزا على الأنشـطة والقضـايا بما يحول دون العودة إلى حالة النزاع.

ألف – مفهوم حفظ السلام

إعادة تحديد الأولويات

٣٩ – في إطار هذا النهج الشامل للمنظومة، ستركز العملية المختلطة على الوساطة في العملية السياسية، وستركز محليا على الحماية المادية وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والإغاثة في حالات الطوارئ. وسيتم الجمع بين تلك المهام وتنسيقها مع الفريق القطري للعمل الإنساني بهدف تركيز الجهود على تحقيق الاستقرار في منطقة عمليات أصغر أعيد تحديدها. وستشمل الأولويات المعاد تحديدها ما يلي: (أ) حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم؛ (ب) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استنادا إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ (ج) القيام بالوساطة محليا للتصدي للنزاعات القبلية أو غيرها من النزاعات المحلية التي يمكن أن تقوض الوضع الأمني في منطقة العمليات.

إعادة تحديد منطقة العمليات

٤٠ – في إطار تنقيح أولويات عملية حفظ السلام، ستجعل العملية المختلطة مقرها في زالنجي (وسط دارفور)، وستشمل منطقة عملياتها مواقع الأفرقة التالية البالغ عددها ١٣ موقعا: كتم، وسرف عمرة، وكبكابية، وطويلة، وسورتوني، وشنقل طوباية (شمال دارفور)، وزالنجي، ونيرتتي، وقولو (وسط دارفور)، وكالما، وكاس، ومنواشي، وخور أبشي (جنوب دارفور). وسوف تغلَق سائر مواقع الأفرقة والمخيمات الكبرى. وسيتم تقليص المخيم الكبير في الفاشر ليكون بمثابة المركز اللوجستي الرئيسي إلى حين تصفية البعثة. وبالاستفادة من الهياكل القائمة لفريق الأمم المتحدة القطري، فإن مكاتب الاتصال في الولايات في كل من الفاشر والجنينة ونيالا والضعين سوف يديرها الفريق القطري وسوف تندرج في إطار الترتيبات الأمنية الخاصة به. وسيتألف كل مكتب من موظفي الفريق القطري، بما في ذلك ٢٠ إلى ٢٥ من الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة. وستكيَّف تفاصيل كل مكتب من مكاتب الاتصال لتلائم سياق كل ولاية من ولايات دارفور على حدة، وسيشترك في وضعها الفريق القطري والعملية المختلطة. وستكون البعثة مسؤولة من الناحية المالية عن إنشاء تلك المكاتب ودعمها لمدة سنتين، اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٨.

المفهوم العسكري

٤١ – في ظل إغلاق ١٤ موقعا، ستتحسن القدرة التشغيلية لقوة البعثة في جبل مرة بتخصيص المزيد من الأصول العسكرية لعمليات حفظ السلام، ولا سيما عناصر التمكين والاحتياطيات، وبتحسين جهود التوعية التي تقوم بها القوة في منطقة العمليات الجديدة. ومن بين مواقع الأفرقة الـ ١٣ في منطقة العمليات الجديدة، سيجري تسليم مواقع أفرقة كتم والطويلة وشنقل طوباية وخور أبشي إلى وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة. وستُرصد قوات مستقلة لتوفير الحماية للمخيمات الكبرى إلى حين إنهائها أو تحويلها.

٤٢ – وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ستضم القوة ثلاثة عناصر: (أ) القوة لتنفيذ الولاية (مقر قيادة القوة، وثلاث كتائب، وكتيبة احتياطية، ووحدة للشرطة العسكرية، وعناصر تمكينية)؛ (ب) عنصر الحماية المؤقتة للمركز اللوجستي في الفاشر (سريتان)؛ (ج) عنصر الحماية المؤقتة للمخيمات

الكبرى الثلاثة في نيالا (سريتان) والضعين (سرية واحدة) والجنينة (سريتان ومرفق طبي من المستوى ٢)، وما مجموعه خمس سرايا ومرفق طبي واحد. وستخفض درجة المرفق الطبي الحالي من المستوى ٣ في نيالا إلى المستوى ٢ وسيُنقل إلى زالنجي كجزء من العنصر (أ). وسيخفض القوام الإجمالي للقوة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من ٧٣٥ ٨ فردا إلى ٤٧٠ ٥ فردا عسكريا، بما في ذلك ٢٢٠ ٤ فردا للعنصر (أ)، و ٣٥٠ فردا للعنصر (ب)، وبـ ٩٠٠ فرد للعنصر (ج). أما السرايا السبع (سريتان للعنصر (ب) وخمس سرايا للعنصر (ج)) والمرفق الطبي من المستوى ٢ في الجنينة، الذي عُيِّن باعتباره عنصر الحماية المؤقتة للمخيمات الكبرى في الفاشر والجنينة ونيالا والضعين، إلى جانب سرية هندسية واحدة، فستعاد إلى أوطانها في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وسيخفض القوام الإجمالي للقوة إلى ٠٥٠ ٤ فردا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤٣ - وسيعمل عنصر تنفيذ الولاية التابع للقوة انطلاقا من مقر القوة في زالنجي وانطلاقا من ستة من مواقع الأفرقة، وهي: كبكابية وسورتوني وكاس ومنواشي ونيرتتي وقولو. ولضمان وجود دائم في منطقة العمليات، ستُجري العملية المختلطة عملياتها بصورة منسقة ولامركزية انطلاقا من قواعد دائمة ومؤقتة ومتنقلة، وستقوم بتسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش وبأنشطة المراقبة والحراسة، على أن تكملها بأنشطة الاتصال النشط والتنسيق مع أطراف النزاع على جميع المستويات. ولضمان الاستجابة في الوقت المناسب لأي تغييرات في الوضع، سيتم الإبقاء على القوة الاحتياطية، بما في ذلك أصول الطيران العسكري، وسيُحتفظ بها في حالة تأهب قصوى لتيسير عملية النشر في حالات الضرورة القصوى.

مفهوم الشرطة

٤٤ - سوف يركز عنصر الشرطة على ما يلي: (أ) دعم الحماية المادية للمدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛ (ب) تهيئة بيئة توفر الحماية من خلال تنسيق عملية تطوير قوات الشرطة السودانية وتدريبها؛ (ج) القيام بمبادرات الخفارة المجتمعية بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك العنف الجنساني والجنسي وحماية الطفل، التي تجري متابعتها عن طريق المشاركة على مستوى مكاتب الاتصال في الولايات وعلى الصعيد الوطني. ويتوخى مفهوم الشرطة تمكين سلطات الولاية المضيفة من مواجهة تحديات سيادة القانون وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية والكيانات الحكومية.

٤٥ - وينبغي تعديل القوام الحالي لأفراد وحدات الشرطة المشكلة المكلفة بالمهام الأمنية في مواقع الأفرقة في سرف عمرة من ١٤٠ إلى ١٨٠ فردا، وذلك تحسبا لتعزيز التدابير الأمنية في مواقع الأفرقة، وللقدرة التشغيلية المخصصة لدعم الأنشطة التي يقوم بها أفراد الشرطة المنتدبون، ولإتاحة الفرصة للاحتياطي التشغيلي للاستجابة للتغيرات الطارئة على الوضع الأمني. وفي ضوء المتطلبات الأمنية الخاصة، ستُنشر وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة (١٤٠ فردا لكل منهما) في كالما. وسيلزم الاستمرار في نشر إحدى وحدات الشرطة المشكلة قوامها ١٤٠ فردا في زالنجي بغية معالجة المسائل الأمنية ذات الطابع غير العسكري، مثل المظاهرات والتواصل مع النازحين. وستتولى وحدات الشرطة المشكلة، التي يبلغ قوامها ١٨٠ فردا لكل وحدة، المهام الأمنية في مواقع الأفرقة في كتم والطويلة وشنقل طوباية وخور أبشي.

٤٦ - وسيجري إيفاد ما لا يزيد عن عشرة من أفراد الشرطة المنتدبين إلى مكاتب الاتصال في الولايات المنشأة حديثا، وما لا يزيد عن خمسة أفراد إلى مكتب الاتصال في الخرطوم. وسيخفض قوام عنصر

الشرطة من ٥٠٠ ٢ فرد إلى ٨٧٠ ١ فردا، على أن يشمل ٥٥٠ من أفراد الشرطة المنتدبين و ٣٢٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة.

إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب

٤٧ - يتيح تحسن الحالة الأمنية فرصا لزيادة إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في الوقت الذي أصبح فيه من الممكن الوصول إلى مناطق إضافية للمرة الأولى منذ إنشاء البعثة. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن إجراء عمليات منهجية لمسح المتفجرات وإزالتها دون أي خطر يذكر قد ينتج عن إعادة التلوث. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي حتى الآن زيادة في عدد حالات الكشف عن الذخائر غير المنفجرة والتخلص منها بنسبة تناهز ٣١ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونظرا لأن إزالة هذه المتفجرات أداة تمكينية رئيسية لعمل البعثة العسكري ولعملها في مجال الحماية، ولأنها تؤدي دورا حاسما في تيسير عمليات العودة الطوعية، فإنها ستظل عنصرا أساسيا من عمل البعثة. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإعداد لانتقال عبء العمل المتبقي المتوقع إلى الجهات الشريكة، بما في ذلك المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

باء - مفهوم المرحلة الانتقالية

٤٨ - سيركز مفهوم المرحلة الانتقالية الشامل للمنظومة على توفير حلول مستدامة للعوامل الحاسمة المسببة للنزاع ضمن إطار زمني مدته سنتان من خلال أربعة مجالات موضوعية تعتبر بالغة الأهمية لمنع العودة إلى حالة النزاع وتمكين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة في المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية من التحضير للخروج المتوخى للبعثة. وستتيح هذه المرحلة الانتقالية للعملية المختلطة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة فرصة لتحديد الأولويات المشتركة الرئيسية في تلك المجالات الأربعة، وللتعاون، من خلال التخطيط والتنفيذ بشكل مشترك، سعيا إلى تحقيقها. وتشير استنتاجات الاستعراض الاستراتيجي إلى اعتماد نهج عملي خلال المرحلة الانتقالية يركز على أنشطة انتقالية مشتركة ملموسة في المجالات التي يكون فيها التعاون بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري قائما بالفعل وتركيز الاهتمام على كفالة إتاحة موارد كافية لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز عمله في مجالي بناء السلام والتنمية في دارفور. وستُبذل جهود مشتركة لكفالة الحفاظ على المكاسب في مجال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أثناء الخفض التدريجي لقوام البعثة وفي أعقابه، بما في ذلك مواصلة رحلات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية إلى المناطق المحتاجة.

٤٩ - وبالنظر إلى أن الاتحاد الأفريقي يظلُّ جهة شريكة أساسية خلال الفترة الانتقالية في دارفور، من المتوقع أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا، عن طريق إداراتها المعنية، بإشراك الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة لتقديم المساعدة اللازمة. وستؤدي المفوضية دورا رئيسيا في دفع العملية السياسية قدما سعيا للتوصل إلى حل مستدام للنزاع في دارفور وفي مجالات مثل إصلاح القطاع الأمني، والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وغير ذلك من مجالات الحكم الرئيسية، على نحو ما أبرز في مختلف البيانات الصادرة عن مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

٥٠ - وتُستمدُّ الأولويات المشتركة من الاحتياجات الحيوية المحددة في وثائق التخطيط القائمة، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي المتكامل، واستراتيجية تنمية دارفور، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والاستراتيجية الإنسانية المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ الخاصة بالسودان. وتستمد الأولويات المحددة لدارفور أيضا من النهج المشترك بين فريق الأمم المتحدة القطري/الفريق القطري للعمل الإنساني لإيجاد حلول دائمة الذي يجري تجربته في السودان في إطار ”طريقة العمل الجديدة“. وخلال المرحلة الانتقالية، ستركز الجهات الشريكة لفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة على الأولويات المبينة أدناه:

سيادة القانون: الشرطة والعدالة والإصلاحيات

٥١ - سيركز الدعم المشترك بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في مجال سيادة القانون على تقديم الدعم إلى السلطات الحكومية في بسط سيادة القانون (تحديدا إمكانية اللجوء إلى القضاء) وسلطة الدولة في المناطق النائية من أجل بناء ثقة الناس في مؤسسات سيادة القانون وإنفاذ القانون، والحد من النزاعات القبلية، وتعزيز المساءلة، وتهيئة الظروف المفضية إلى حلول دائمة والعودة الطوعية للسكان النازحين. ومن شأن الأنشطة تعزيز قدرات سلطة الدولة وكذلك الآليات المجتمعية لإدارة النزاعات والمصالحة على التوسط في النزاعات المحلية والقائمة على الموارد وتسويتها وتعزيز التشريعات والسياسات المتعلقة بإدارة الأراضي والموارد.

٥٢ - وسيتطلب نقل المهام في مجال سيادة القانون اتباع نهج ذي شقين يحدد: (أ) مجالات التدخل التي يمكن أن تنجزها العملية المختلطة في غضون إطار زمني مدته سنتان وتسليمها إلى السلطات الوطنية، من قبيل برامج تنمية قدرات قضاة المحاكم الريفية (المقرر تسليمها إلى المركز الاتحادي للتدريب القضائي)، ورصد المحاكمات (المقرر تسليمه إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية)، وبناء قدرات دائرة السجون وإضفاء الطابع المهني عليها؛ و (ب) مجالات التدخل التي ستتطلب دعما متواصلا من الجهات الشريكة لفريق الأمم المتحدة القطري لمنع العودة إلى حالة النزاع، مثل وجود محاكم ريفية وتسيير عملها، والخفارة المجتمعية، وبناء القدرات، والمساعدة القانونية. وبالنظر إلى طبيعة الدعم المقدم إلى المحكمة الخاصة والمدعي العام للجرائم التي وقعت في دارفور، فإن البعثة هي الأقدر على مواصلة تقديم دعمها إلى هذه العملية وينبغي أن تعطي الأولوية لهذا الأمر.

القدرة على الصمود وتوفير سبل العيش/الحلول الدائمة للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة

٥٣ - ستوضع استراتيجيات وخطط لتنفيذ حلول دائمة متكاملة بطريقة تشاركية وتشاورية تشمل الجهات الشريكة والمجتمعات المحلية. وستشمل أنشطة تلبي احتياجات فئات السكان الشديدة الضعف، ومن بينها الرُحَّل والرعاة والمجتمعات المتضررة من النزاعات، بهدف حماية الأصول واستردادها وتحقيق الاستقرار في سبل العيش. وسعيا لضمان نجاح الحلول الدائمة والاستفادة منها، يجب أن تتمتع الفئات المستفيدة بالأمان والسلامة والحماية، ولذلك فإن تأمين بيئات موفِّرة للحماية في مناطق النزوح والعودة يعدُّ أمرا بالغ الأهمية. وستعمل الحلول الدائمة على تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمعات المحلية، من خلال تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والتغذية)، والمرافق (المياه والطاقة والأراضي) والمأوى. وفي هذا السياق، تشكل المسائل المتعلقة بالأراضي عنصرا

محوريا في عودة النازحين واللاجئين، وفي التوصل إلى حلول دائمة، الأمر الذي يجعل من الضروري التعاون بشأن المشاريع القائمة ومواصلتها مع مفوضية أراضي دارفور وسلطات الدولة.

تقديم الخدمات العاجلة للنازحين

٥٤ - لا تزال الاحتياجات الفورية في دارفور تركِّز على تقديم الخدمات إلى أشدِّ الأشخاص ضعفا. وستُقدَّم المساعدة على أساس الاحتياجات، وستكون المسائل المتعلقة بتوفير الحماية، وسبل العيش، وتعزيز الأصول والخدمات المجتمعية، وتحقيق التماسك الاجتماعي محور تركيز البرامج. ولقد حدَّدت تقييمات جوانب الضعف ٠٠٠ ٣٧٦ من النازحين الذين سيكون بمقدورهم الانتقال إلى أنشطة كسب العيش أو الاستفادة من توزيع المواد الغذائية الموسمية، في حين سيواصل ٠٠٠ ٧١٦ من النازحين تلقي المعونة الغذائية على مدار السنة. وستواصل تلك الأسر المعيشية الضعيفة من النازحين التي لا تزال بحاجة إلى المساعدة الغوثية تلقي الدعم الإنساني اللازم. والهدف المرجو هو تحسين الاستفادة، على نحو أكثر استدامة، من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وخدمات التعليم.

حقوق الإنسان

٥٥ - ستساهم العملية المختلطة، خارج منطقة عمليات البعثة التي أعيد تحديدها، في رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وفي بناء القدرات من أجل تعزيز المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مجال الحكم الرشيد. وستقوم العملية المختلطة، بمزيد من الدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، بإعطاء الأولوية لتدعيم مؤسسات الدولة، والتوعية، والتثقيف، وتقديم الدعم إلى الهياكل المجتمعية التي تُمكِّن أصحاب الحقوق، ومن بينهم النازحون والسكان العائدون. وسيضطلع فريق الأمم المتحدة القطري ببعض هذه المهام، بما في ذلك تعميم العمل في مجال الحماية، وحماية الأطفال، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وعودة النازحين. وينبغي لمفوضية حقوق الإنسان أن تفتح مكتبا يتمتع بولاية كاملة في السودان من أجل المساعدة في تدعيم حماية حقوق الإنسان على الرغم من عدم إحراز تقدم حتى الآن في عمل المفوضية مع حكومة السودان بشأن إمكانية إعداد برنامج للتعاون التقني.

التنفيذ

٥٦ - تيسيرا لنقل المهام في المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه، من الأهمية بمكان أن تعزز الجهات الشريكة للأمم المتحدة الجهود التعاونية الرامية إلى إتاحة التخطيط والتنفيذ بشكل مشترك صوب إنجاز أهداف مشتركة محددة بوضوح. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون على المستوى الاستراتيجي، بما في ذلك إقامة روابط هيكلية بين نائبة الممثل الخاص المشترك والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وعلى المستوى التقني من خلال إنشاء أفرقة مشتركة على مستوى الولايات وتعزيز وجود العملية المختلطة في الخرطوم. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يوصي الاستعراض الاستراتيجي بإنشاء مكاتب اتصال في عواصم ولايات دارفور الأربع (باستثناء ولاية وسط دارفور التي سيكون فيها مقر البعثة)، حيث ينبغي أن تتشارك العناصر الفنية الرئيسية للعملية المختلطة مع موظفي فريق الأمم المتحدة القطري في موقع واحد، قدر الإمكان، لتكوين أفرقة مشتركة. وسيكون تكوين هذه المكاتب مرتبطا باحتياجات الموقع. ومن ناحية الاعتبارات اللوجستية، يمكن أن تستخدم المكاتب القائمة للعملية المختلطة في بعض المناطق،

أما في أماكن أخرى، فيمكن تحديث المكاتب القائمة لفريق الأمم المتحدة القطري أو تحديد مساحات جديدة. وينبغي أن توفِّر العملية المختلطة التمويل لهذه المكاتب للفترة المتبقية من ولاية البعثة وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره الجهة المسؤولة عن إدارة الخدمات المشتركة، الإشراف على عمل هذه المكاتب. وينبغي النظر على النحو المطلوب في الموارد المتاحة في المقر للمساعدة في تخطيط نهج مشتركة والشروع في تنفيذها، بسبل منها ترتيب مركز التنسيق العالمي والهيئة الدائمة للعدل والإصلاحيات. ومن شأن هذا الترتيب أن يتيح دعم قدرات فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، ولكن إعادة التشكيل المقترحة لن تسمح للعملية المختلطة بعد الآن من مواصلة رصد المسائل المتعلقة بحماية المدنيين والتحقق منها والإبلاغ عنها خارج منطقة جبل مرة الكبرى، ولن يكون في وسع فريق الأمم المتحدة القطري رصد الشواغل المتعلقة بالحماية وإثارتها ومعالجتها إلا في نطاق محدود.

تمويل التنمية الطويلة الأجل في دارفور

٥٧ - مع انسحاب البعثة، من الأهمية بمكان وضع ترتيبات تمويل طويلة الأجل لمنع العودة إلى حالة النزاع. ويتطلب الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى انخراط الأمم المتحدة لبناء السلام الموجه نحو التنمية وضع استراتيجية متكاملة لتعبئة الموارد، إلى جانب بذل الجهود الرفيعة المستوى لحشد تمويل الجهات المانحة. ويستدعي نهج التمويل المشترك للحفاظ على السلام في دارفور الذي تنتهجه الأمم المتحدة أن يتمحور نهج التمويل حول العمل السياسي لمنظومة الأمم المتحدة، وأن يستعين بجهات شريكة تقليدية وغير تقليدية، وأن يشرك حكومة السودان سواء في تيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل أو في السعي إلى تخصيص مواردها على السواء. وعلاوة على ذلك، فإن النهج المشترك ينبغي أن يركز على زيادة التبرعات والحصول على تمويل من الميزانية المقررة كتدبير انتقالي. ومن شأن هذه الترتيبات التمويلية الانتقالية أن تكفل إنشاء وتشغيل مكاتب الاتصال التابعة للولايات وتقديم الدعم من أجل تنفيذ الأولويات المشتركة للحفاظ على المكاسب في مجالي السلام والأمن.

٥٨ - وبوسع صندوق الأمين العام لبناء السلام أن يكون عاملا تمكينيا حاسما للمرحلة الانتقالية. وينبغي تعزيز الجهود الجارية مع مكتب دعم بناء السلام للحصول على التمويل اللازم لأولويات نقل المهام وقيادة المبادرات المحتملة الأخرى من خلال طريقة العمل الجديدة وللحلول الدائمة التي تساهم في توطيد دعائم السلام في دارفور. وفي سياق المرحلة الانتقالية للبعثة، فإن فريق الأمم المتحدة القطري في السودان بصدد وضع اللمسات النهائية على المشروع المتعلق بالحلول الدائمة ودعم سيادة القانون في دارفور، بدعم من مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تلقى الأمين العام أيضا طلبا من رئيس السودان في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ يعرب عن رغبته في الإعلان عن أهلية السودان لتلقي الأموال من صندوق بناء السلام.

٥٩ - وللتوفيق بين هذه العناصر المختلفة، ينبغي توجيه التمويل الجديد من خلال صندوق الأمم المتحدة للإنعاش والتعمير والتنمية في دارفور القائم. وسيكون من المهم أيضا أن ينوِّع هذا الصندوق قاعدة تمويله نظرا إلى أن التبرعات التي تلقاها من قطر ستستنفد في عام ٢٠١٨. وفي مرحلة الدعم الجديدة خلال المرحلة الانتقالية، يمكن أن يأتي تمويل الصندوق من المصادر التالية: (أ) صندوق بناء السلام (في حال استيفاء السودان شروط الأهلية الكاملة)، على أن يُخصَّص التمويل لمشاريع محددة؛ (ب) الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء، إذا وافقت عليها الجمعية العامة؛ (ج) تمويل أولي من برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي؛ (د) جهد موجَّه لتشجيع الجهات الشريكة الحالية على تجديد التزاماتها بالتمويل بعد عام ٢٠١٨ بالاقتران مع اجتذاب جهات مانحة جديدة لدعم الصندوق. ومن شأن توجيه الموارد من خلال هذا الصندوق أن يسمح لفريق الأمم المتحدة القطري بأن يعزِّز البرامج المتعلقة ببناء السلام ويوفِّر إطارا للجهات المانحة الأخرى كي تساهم بالتبرعات على نحو استراتيجي.

جيم – ترتيبات التنفيذ، والإطار الزمني، وقيادة البعثة

٦٠ – تتمثل العناصر الرئيسية لتنفيذ المفهوم المنقح للبعثة في ما يلي: (أ) التخفيض التدريجي للبعثة وإعادة تمركزها، وسيشمل ذلك إعادة العناصر العسكرية وعناصر الشرطة إلى الوطن، وإقفال مواقع الأفرقة والمعسكرات الرئيسية، وتحديد الحجم المناسب للموظفين المدنيين، وتعزيز طرائق العمل المشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ب) تشغيل مقر البعثة الجديد، الذي يقوم على التمركز العملي لجميع عناصر البعثة في زالنجي؛ (ج) إنشاء مكاتب اتصال بالولايات في الفاشر والجنينة ونيالا والضعين؛ (د) التصفية. وستبدأ إعادة تشكيل العملية فور اعتماد ولاية جديدة من مجلس الأمن، وستكتمل مرحلة تصفيتها في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وبما أن المكونات المختلفة في العناصر الأربعة ستجري في نفس الوقت، ينبغي تنظيم دعم البعثة في مجالي تركيز هما: تنفيذ المهام الصادر بها تكليف في منطقة مسؤولية البعثة الجديدة، والتخفيض التدريجي للبعثة وإغلاقها.

٦١ – وفي سياق مفهوم البعثة الجديد، سيتخذ الممثل الخاص المشترك المعني بدارفور مقرا له في الخرطوم وسيتولى على الفور المتابعة بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وبشأن عملية السلام والمحافظة على التفاعل الوثيق مع الحكومة. وسيواصل الممثل الخاص المشترك ممارسة السلطة العامة على الأهداف الاستراتيجية للبعثة وعملياتها ويسافر في كثير من الأحيان إلى منطقة العمليات. وسيكون مركز عمل نائبة الممثل الخاص المشترك المعنية بدارفور في زالنجي لقيادة العمليات اليومية للبعثة. وينبغي أن تكون قيادة العنصر العسكري وعنصر الشرطة، فضلا عن رؤساء الأقسام/الشعب للعناصر المدنية، باستثناء الدعم المقدم للبعثة، بالحجم المناسب بما يعكس تخفيض وجود العملية، تماشيا مع مستويات العمليات الأخرى المماثلة من حيث الحجم.

٦٢ – وبشرط ألا يطرأ أي تغيير كبير في الحالة الأمنية في دارفور وأن تكون المؤشرات الرئيسية قد استوفيت (انظر المرفق)، سيتقيد الإطار الزمني للتنفيذ إجمالا بالجدول التالي: (أ) بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، ينبغي أن تكتمل جميع عمليات التخطيط والترتيبات المؤسسية مع الحكومة، بما في ذلك تقديم مشروع الميزانية المنقح الذي يتضمن الهياكل الجديدة لملاك الموظفين؛ (ب) بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ينبغي أن يكون مقر العملية المختلطة في زالنجي ومكاتب الاتصال التابعة للولايات قيد التشغيل وأن يُستكمل تحديد الحجم المناسب للموظفين المدنيين، بعد مواءمة الاحتياجات من الموظفين مع هياكل الملاك الوظيفي للبعثة المعاد تشكيلها؛ (ج) ينبغي أن ينجز إقفال مواقع الأفرقة الواقعة خارج منطقة مسؤولية العملية المختلطة وإعادة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة إلى الوطن بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩؛ (د) في موعد أقصاه حزيران/يونيه ٢٠١٩، ينبغي إقفال وتسليم مقار القطاعات السابقة في الجنينة ونيالا والضعين؛ (هـ) سيكون خروج العملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وتُستكمل تصفيتها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

٦٣ - ويعتبر تعاون الحكومة في عملية إعادة التشكيل هذه أمرا لا غنى عنه من أجل تيسير إقفال مواقع الأفرقة، وإعادة المعدات إلى الوطن، وإتاحة حرية التنقل داخل المنطقة الجديدة للعمليات. كما سيكون من بالغ الأهمية أن تزيد الحكومة وتواصل استثمارها في دارفور وأن تتعاون على نحو استباقي بشأن مفهوم المرحلة الانتقالية، على الأقل فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لضمان توفير الأمن وتقديم الخدمات إلى السكان.

٦٤ - وسعيا لرصد التقدم المحرز في ضوء أولويات البعثة والمرحلة الانتقالية، ينبغي أن توضع خطة عمل مدتها سنتان على أساس الأحكام الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وعلى النحو المشار إليه في الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/747) بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بوسع أحكام من وثيقة الدوحة أن تكون بمثابة أساس لمؤشرات الإنجاز لخروج العملية المختلطة في نهاية المطاف (انظر المرفق). ومن الضروري للسماح للعملية المختلطة بالخروج من دارفور إثبات التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل هذه على مدى فترة السنتين الانتقالية وحدوث مزيد من التحسينات في الحالة الأمنية التي تواكبها مواصلة استثمار الحكومة في دارفور.

خامسا - الجوانب المالية

٦٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٢/٢٥٩، مبلغا قدره ٩١٠,٩ ملايين دولار للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، يشمل مبلغا قدره ٤٨٦,٠ مليون دولار سبق أن أذنت به الجمعية للعملية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بموجب أحكام قرارها ٧١/٣١٠. ولقد قُدّمت الميزانية المقترحة بقيمة ٧٨٢,٦ مليون دولار للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/794) إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها الثانية والسبعين المستأنفة. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات المقترحة تستند إلى الولاية القائمة للعملية ونطاقها.

٦٦ - وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة ما قدره ٢٤٤,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢ ١٤٧,٠ مليون دولار.

٦٧ - وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بينما سُدِّدت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سادسا - ملاحظات

٦٨ - هيَّأت التحسينات التي طرأت على الحالة الأمنية إجمالا في دارفور الظروف لإعداد العملية المختلطة لخروجها بعد أكثر من عشر سنوات أمضتها في السودان. ولقد غيرت النجاحات العسكرية التي حققتها الحكومة ضد الحركات المتمردة المشهد بشكل واضح، على الرغم من فشل توغل جماعتين متمرِّدتين من ليبيا وجنوب السودان في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧ للحصول على موطئ قدم في

دارفور، ولم تحدث أي عملية كبرى لموسم الجفاف الثاني على التوالي. وقامت حملة جمع الأسلحة التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠١٧ بتعزيز سيطرة الحكومة على الإقليم وهيأت الظروف لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء دارفور. وفي ضوء ذلك، يتعين أن يتكيف وجود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بحيث يلبي الاحتياجات الحالية لسكان دارفور. ومن هذا المنطلق، فإننا نقترح إعادة تشكيل وجودنا لنشر عمليات حفظ السلام حيث لا تزال هناك حاجة إليها، وزياد الجهود في مجال الإنعاش المبكر والتنمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز السلام والمحافظة عليه. ولذلك، فإننا نقدِّم إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نهجا شاملا للمنظومة من أجل دارفور، يشمل مفهوما جديدا لعمليات العملية المختلطة ومفهوما للمرحلة الانتقالية يحدد خروج بعثة حفظ السلام، ستعمل خلاله العملية المختلطة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار زمني مدته سنتان.

٦٩ - غير أن عددا من التظلمات الهامة التي تشكل أصل النزاع يظلُّ بحاجة إلى المعالجة. وتواصل الأطراف تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد ولكن لم يوضع بعد وقف شامل للأعمال العدائية في صيغته النهائية. ويتسم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بالبطء، وما زال نحو ثلث سكان دارفور يتحمَّلون عواقب النزوح. وعلى الرغم من عدم حدوث حركة نزوح كبرى خلال العامين الماضيين، يتعين إيجاد حلول دائمة وعملية لإتاحة توطين قرابة مليوني نازح. ولا بد من النظر في الممارسات الأخيرة لبعض حكومات ولايات دارفور في هذا السياق، وكذلك في الدعوة إلى مبادئ العودة الطوعية والحق في الحصول على الأراضي. ولا بد من الحفاظ على النجاحات التي حققتها الحكومات المحلية والإدارة الأهلية في الحد من العنف القبلي، بدعم من البعثة، وذلك باتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المسائل المتصلة بالأراضي والموارد. ومن الضروري تعزيز التأثير الإيجابي لحملة جمع الأسلحة على الحالة الأمنية والسيطرة على الميليشيات المسلحة بواسطة تدابير قائمة على أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

٧٠ - ومن الأهمية بمكان التنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور لصالح سكان دارفور ولتجنب العودة إلى حالة النزاع. ويرتبط اقتراحنا وخروج العملية المختلطة ارتباطا جوهريا بهذا التنفيذ، وإننا نحث الحكومة على بذل قصارى جهدها لتوفير الأمن وسيادة القانون والخدمات الأساسية لجميع مواطنيها في دارفور، ولمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ضمن هذا الإطار. وإننا ندعو أيضا البلدان المانحة إلى توفير الدعم المالي اللازم لكي يتسنى تنفيذ أنشطة الانتعاش المبكر وبناء السلام والتنمية على نحو مستدام. لقد استثمرنا الكثير في دارفور خلال العقد ونصف العقد الماضي لكي نجازف الآن بعودتها إلى حالة النزاع بسبب نقص الموارد. وأصبح هذا الدعم أكثر أهمية في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تخلف أثرا خطيرا، لا سيما في المناطق الريفية، وتشكل تهديدا للاستقرار.

٧١ - وفي الختام، نود الإعراب عن امتناننا إلى العاملين، رجالا ونساء، في العملية المختلطة والأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني، لمواصلة بذل الجهود الدؤوبة من أجل تحسين حياة سكان دارفور. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر والثناء إلى الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، كينغسلي جيريمايا مامابولو، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، والرئيس السابق لجنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، والرئيس السابق لنيجيريا، عبد السلام أبو بكر، في فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لما أبدوه من التزام ثابت بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في السودان.

المرفق

مؤشـــرات الإنجاز للإطار الزمني المقترح لمدة ســـنتين لانســـحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

بالنظر إلى الرسـالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسـطس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/747) بشـأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسـلام في دارفور، يمكن أن تكون الأحكام الواردة في وثيقة الدوحة المبينة أدناه بمثابة مؤشـرات إنجاز للإطار الزمني المقترح لمدة سـنتين لانسـحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

١ - قطاع الأمن:

- إصـلاح بعض المؤسـسـات العسـكرية في دارفور والحاجة إلى التمويل والخبراء [*المادة ٧٤، الفقرتان ٤٦٣-٤٦٤*]
- نزع سلاح مجموعات الميليشيات ومسؤولية حكومة السودان [*المادة ٦٧، الفقرات ٣٩٩-٤٠١*]
- التحكم الطوعي بأسلحة المدنيين [*المادة ٧١، الفقرتان ٤١٦ و ٤١٧*]
- نزع سـلاح المقاتلين التابعين لقوات الحركات وتسـريحهم [*المادة ٧٢، الفقرات ٤٢٢ و ٤٣٠-٤٣٢*]

٢ - سيادة القانون: الشرطة والعدالة والإصلاحيات

- تيسير الوصول إلى العدالة [*المادة ٥٦، الفقرة ٢٩٦*]
- عمل مفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة بصورة كاملة [*المادة ٥٨، الفقرات ٣١١-٣٢١*]
- المحكمة الخاصة لدارفور [*المادة ٥٩، الفقرات ٣٢٢-٣٢٨*]

٣ - إيجاد حلول دائمة للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة

- ثمة آليات وطرائق منصوص عليها لضمان حرية تنقل النازحين [*المادة ٤٦، الفقرات ٢٣٥-٢٣٧؛ والمادة ٤٧، الفقرة ٢٣٨؛ والمادة ٤٨، الفقرتان ٢٣٩-٢٤٠*]
- ثمة ظروف منصوص عليها لضمان الحق في العودة الطوعية [*المادة ٤٩، الفقرات ٢٤١-٢٤٦*]
- ثمة آليات منصوص عليها لضمان تهيئة الظروف اللازمة لعودة النازحين [*المادة ٥٠، الفقرة ٢٤٩*]
- عمل مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين بصورة كاملة [*المادة ٥١، الفقرات ٢٥٢-٢٥٩*]
- عمل آلية التعويض/جبر الضرر بصورة كاملة [*المادة ٥٧، الفقرات ٣٠١-٣٠٤*]
- إنشـاء آليات لضـمان إدارة واسـتخدام الأراضـي والموارد الطبيعية الأخرى بصـورة مسـتدامة [*المادة ٣٣، الفقرة ١٨٦*]
- تعديل القوانين لتضمين الحقوق في الأرض واستخداماتها (الحواكير) [*المادة ٣٣، الفقرة ١٨٢*]

- وضع قاعدة بيانات لخرائط استخدامات الأراضي في ولايات دارفور [*المادة ٣٨، الفقرة ١٩٧*]
- ممارسة مفوضية أراضي دارفور كامل اختصاصاتها [*المادة ٣٨، الفقرات ١٩٦-٢٠٧*]
- تمثيل ولايات دارفور بثلاثة أعضاء غير دائمين في المفوضية القومية للبترول [*المادة ٤١، الفقرة ٢١٤*]
- تخصيص ٢ في المائة من عائد البترول إلى الولاية المنتجة للبترول [*المادة ٤١، الفقرة ٢١٥*]

٤ - تقديم الخدمات العاجلة للنازحين

- ثمة طرائق منصوص عليها لتوفير الأمن والحماية من كل أشكال الاعتداء البدني، بدعم من العملية المختلطة [*المادة ٤٤، الفقرات ٢٢٦-٢٢٩؛ والمادة ٤٥، الفقرتان ٢٣٠-٢٣١*]
- تتعامل لجان التنسيق المشتركة مع الإنذار المبكر ومنع التصعيد: تمكين الحكم المحلي والإدارة الأهلية لمعالجة عواقب النزاع [*المادة ١٣، الفقرة ٨٦*]

٥ - حقوق الإنسان

- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية [*المادة ١، الفقرات ١-١٨؛ والمادة ٦١، الفقرة ٣٣١*]